تطور العلوم السياسية

الدكتور ريمون نجيب حبيبى ★

الدكتور عبد الفتاح محمد اسماعيل ★★

الدكتور على محمد شمبش ★★★

ان العلوم السياسية كحقل من حقول المعرفة فى العلوم الانسانية الاجتماعية فى تطور مستمر ولعل من اسباب هذا التطور السريع والملحوظ التقدم الصناعى والتكنولوجى والعلمى فى شتى مجالات الثقافة .

ومن الاهمية بمكان استعراض هذا التطور قبل مناقشته اثر ذلك على علاقة العلوم السياسية بالعلوم الاخرى ومناهج البحث فى العلوم السياسية ثم مدى استقلاليتها كحقل تخصص . وخلال التطور مرت العلوم السياسية بأربعة مراحل كل لها مميزاتها وان تداخلت هذه المراحل مع مرور الوقت ، وهذه المراحل هى :

المرحلة الفلسفية : وهذه المرحلة بدات مع بداية ظهور الفلسفة اليونانية

★ دكتوراه فى العلاقات الدولية من جامعة منيسوتا الولايات المتحدة الامريكية استاذ مشارك بجامعة اوكلاهوما ، واستاذ مشارك وزائر بكلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس .

★★ دكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة ، استاذ مساعد جامعة وهران ، الجزائر محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس .

★★★ دكتوراه فى العلاقات الدولية من جامعة أمورى ، محاضر للعلوم السياسية بكلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس .

فى اثينا . وكانت السياسة انذاك غير مستقلة عن الفلسفة ، بل ان المصدر الوحيد للفكر السياسى هو الفلسفة ، وعليه اصطبغت العلوم السياسية بصفة فلسفية بحتة ، وفى هذه المرحلة كان هم الباحثين ابراز فكرة الظاهرة السياسية فلسفيا وكان سعيهم هو تطبيق النموذج الامثل للحياة السياسية فى دولة المدينة فظهرت فكرة المدينة الفاضلة ، والجمهورية والدولة المثلى وتمنوا حكم الملك الفليسوف او الملك الاله . هذا دون معالجة الواقع الانسانى انذاك .

المرحلة القانونية : تبدا هذه المرحلة بظهور الثورة الفرنسية ، وفى هذه المرحلة اتسمت دراسة العلوم السياسية بالدستورية فتركز البحث فى موضوع الدولة ، وانواع الدول والحكوماث واشكالها ومدى دستورية الحكومة او مدى استقلالية الدولة ، اى مدى مطابقة ما هو موجود للقانون . وتجاهلت العلوم السياسية فى هذه المرحلة ما هو خارج عن نطاق القانون والدستور . ومما يدل على هذا ان معيار المقارنة بين النظم السياسية المختلفة كان مدى دستوريتها او ديمقراطيتها ، لدرجة ان هذا الجزء من الدراسة كان يسمى دراسة الديمقراطيات .

وكنتيجة منطقية لهذا التطور ضاق نطاق دراسة العلوم السياسية وبالذات ما يتعلق بالنظم المقارنة فأصبح قاصرا على دراسة الدول الغربية او الدول التى تتوفر فيها نظريات الحكم الغربية كنظرية الفصل بين السلطات ونظرية الاحزاب وغير ذلك من النظريات .

المرحلة الواقعية : بدات فى اواخر القرن الماضى نتيجة لادراك مدى اهمية التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الحياة السياسية ، وأن الظاهرة السياسية لم تعد دولة ودستور وانما هى فى الواقع نتيجة تفاعل بين عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية .

وادى هذا الادراك الجديد لمفهوم دراسة العلوم السياسية الى الابتعاد عن الدراسة القانونية وعدم التمسك بها تمسكا كبيرا وبمعنى اخر لم يعد اهتمام العلوم السياسية منصبا فقط على دراسة مدى دستورية نظام ما او مدى قانونية العلاقة بين دولتين فى المجال الدولى ، بل اصبح اهتمام رواد العلوم السياسية يدور حول امور واقعية اخرى ليكشف مدى فاعليتها والتثبت من مشاركتها فى بلورة الظاهرة السياسية سواء كانت تلك الظاهرة هى الدولة عامة او جزء منها او السلطة او القدرة فى اى مركز من مراكز السلطة او القدرة السياسية ، وكنتيجة لهذه النظرة الشاملة ظهرت مدارس جديدة متعددة تهتم كل منها بجانب من جوانب دراسة الظاهرة السياسية ويمكن اجمال هذه الاتجاهات فى الآتى :

أ ـ الاتجاه الفئوى

ب ـ اتجاه دراسة صانعى القرارات

جـ ـ الاتجاه البنيانى الوظيفى

د ـ الاتجاه السلوكى .

وكان لكل هذه الاتجاهات اهتماماته وتعريفاته فى دراسة الظاهرة السياسية .

المرحلة السلوكية : وتتسم هذه المرحلة بظهور الاتجاه السلوكى المشار اليه سالفا . وقد بدأت هذه المدرسة فى الظهور بشكل ملحوظ منذ الخمسينات من هذا القرن . ويعتمد هذا الاتجاه على سلوك الانسان الواقعى الذى بدوره يعتمد على علم النفس ومنهج التحليل النفسى فى دراسة السلوك السياسى للفرد .

وفى تحليلهم لهذا السلوك يأخذ العلماء السياسيون بعين الاعتبار المتغيرات التالية : ـ

١ ـ الحوافـز

٢ ـ الراى العـام

٣ ـ الظروف الاجتماعية والاقتصادية

٤ ـ المستوى التعليمى

وتبعا لظهور هذا الاتجاه ظهرت نظريات جديـدة فى العلـوم السياسيـة اساسها او مصدرها الاساسى علم النفس وعلم النفس الاجتماعـى وتحـول الاهتمام من دراسة كيفية الاقتراع وانواع الانتخابات الى دراسـة السـلوك الانتخابى للفرد والعوامل المؤ رة فى ذلك السلوك .

وسنحاول فى هذا البحـث توضيـح اثر هـذا التطـور المرحلى للعـلوم السياسية على علاقتها بالعلوم الاخرى ومناهج البحث السياسى واستقلالية العلوم السياسية كحقل من حقول الدراسة .

علاقة العلوم السياسية بالعلوم الاجتماعية الاخرى :

ترتبط العلوم السياسية ـ باعتبارهـا فروعـا للمعرفـة ـ بكثير مـن العلوم الاجتماعية الاخرى وقد تطورت هذه الرابطة بتطـور علوم السياسـة ذاتها وبالمراحل المختلفة التـى مرت بها وهى المراحـل الفلسفية والقانونيـة والواقعية والسلوكية . بل لعـل هذه المراحـل هى التى ادت الى تقسيـم العلوم التى تحتويها دراسة العلوم السياسية .

فالنظريات السياسية والافكار السياسية كانت نتيجـة المرحلة الفلسفية التى بدات بها دراسة العلوم السياسيـة ، حيث كانت العلاقـة وثيقـة بين السياسة وكل من الفلسفة والدين والاخلاق .

والنظـم السياسيـة التى تنطوى علـى دراسـة الدستـور والحكومات

المركزية والاقليمية والنظم السياسية المقارنة كانت ثمرة المرحلة القانونية ، حيث كانت العلاقة وثيقة بين علم السياسة والقانون .

اما دراسة الاحزاب والجماعات والراى العام ودور الفرد فى الحكومة فقد برزت نتيجة المرحلة الواقعية التى مرت بها علوم السياسة والتى ادت اليها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى اثرت على الحياة السياسية .

ففى هذه المرحلة كانت العلاقة وثيقة بين العلوم السياسية وكل من الاقتصاد والجغرافيا والتاريخ .

وقد كشفت المرحلة السلوكية ـ وهى المرحلة التى سعى فيها العلماء الى دراسة الاتجاه السلوكى للفرد والجماعة تجاه الحكومة ـ عن العلاقة الوثيقة بين العلوم السياسية وكل من علم النفس والاجتماع والجغرافيا .

ولم تنقطع فى كل هذه المراحل العلاقة بين العلوم السياسية والتاريخ .

وسنتناول بشىء من التفصيل دراسة العلاقة بين العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية التى ارتبطت بها فى كل مرحلة :

١ ـ علاقة العلوم السياسية بعلم الفلسفة :

الفلسفة هى كل مجموعة من الدراسات والنظريات التى تبلغ درجة عالية من العموم وترمى الى الاهتداء الى عدد قليل من المبادىء الرئيسية يمكن ان يفسر بها نوع من المعرفة او المعرفة الانسانية كلها . وتهدف الفلسفة السياسية الى الاهتداء لبعض المبادىء التى يجب ان تكون عليها الدولة لتحقيق غاية وجودها ، كمبدأ العدالة لدى افلاطون ، ومبدأ الخير العام لدى ارسطو ، او مبدأ العصبية لدى ابن خلدون ، او مبدأ السيادة لدى بودان ، او مبدأ الحرية لدى لوك (١) .

---

(١) حسن صعب « **علم السياسة** » ، بيروت ـ دار العلم للملايين سنة ١٩٦٦ ، ص ٤٨ .

ويهتم الفيلسوف غالبا بدراسة ما يجب ان يكون ، ويسعى للاجابة على اسئلة مجردة مثل ما هو العدل ؟ وما هى الحرية ؟ وهل هناك علاقة بين القانون والاخلاق ؟ هل الدولة احسن وسيلة لتحقيق افضل معيشة للفرد ؟ متى يجب ان توجد الدولة ؟ ومتى يجب الا توجد ؟ (١) .

ولذلك ظل علم السياسة ـ وبمعنى ادق النظريات والافكار السياسية مرتبطة لفترة طويلة بالفلسفة خصوصا فى العصور القديمة . وكانت معظم افكار الفلاسفة والمفكرين سياسية . الا ان الاتجاه الحالى لدى كثير من فقهاء العلوم السياسية هو الابتعاد عن الفلسفة ، وذلك لارتياد علم السياسة مجال العلوم العملية التجريبية التى يستعان فيها بالرياضيات والاحصاء ، ولان اهتمام الفلسفة قاصر على مبادىء الدولة وغاياتها وقيمها فى حين ان مجال العلوم السياسية حاليا اكبر من ذلك بكثير . اذ اصبحت تتضمن عالم الواقع والظواهر والحركات السياسية .

ومع ذلك فليس هناك ما يحول الآن دون قيام الفلاسفة بالبحث والتعمق فى القضايا التى تمس النظريات والافكار السياسية (٢) .

٢ ـ علاقة العلوم السياسية بعلم الاخلاق :

يهتم علم الاخلاق بدراسة السلوك الانسانى فى حدود اعتباره خطأ او صوابا خيرا او شرا . وتتمثل المفاهيم الاخلاقية فى العرف والتقاليد المتبعة التى يراعيها الناس فى علاقاتهم ، مع اقتناعهم بانها خير لهم ولمجتمعهم .

وقد ارتبطت المفاهيم الاخلاقية بنشأة الدولة واصلها ـ اى بعلم

---

(١) Robert E. Murphy, **The Style and Study of Political Science 1970** Scott Foresman & Company. glenview, P. 32.

(٢) لؤى بحرى ، **مبادىء علم السياسة** مطبعة شفيق ـ بغداد ١٩٦٧ ص ٥١ ، ٥٢ .

السياسة ـ ارتباطا وثيقا ، خصوصا فى الجماعات الاولى عندما كانت التقاليد المبنية على الاخلاق تحترم وتراعى كالقانون تماما ، حتى انه لم يكن هناك فرق بين المفاهيم الاخلاقية والمفاهيم السياسية (١) .

والفلاسفة الاغريق كانوا يتصورون ان الانسان يعيش فى المجتمع لتحقيق الحياة الطيبة وكانوا يعتقدون ان تحقيق هذه الحياة لا يكون الا فى المجتمع الكبير وهو الدولة ، لان الانسان اجتماعى بطبعه . وعلى هذا الاساس قامت الدولة عند فلاسفة الاغريق لتحقيق قيم اعتبروها خيرا مطلقا (٢) .

وقد ادى تطور المجتمعات البشرية الى التمييز بين المفاهيم الاخلاقية من ناحية الخير والشر التى أصبح يسندها الرادع الاجتماعى والوازع الدينى والمفاهيم السياسية من حيث الحقوق والواجبات والتى اصبح يسندها الرادع السياسى .

ومع ذلك فان العلاقة بين السياسة والاخلاق مستمرة ووطيدة اذ ان الدولة تقوم نظريا لانها تمثل قيما اخلاقية . هى مجموع المثل العليا التى يتوخاها الفرد فالدولة تمثل العدالة والحق والانصاف بصورة مجردة . ولا يمكن ان تبرر الحكومة تصرفاتها الا على اسس اخلاقية وغالبا ما تستمر الحكومة فى تمثيل الدولة ما تعلقت بالقيم الاخلاقية التى تمثل اسمى ما فى الشعب فان لم تفعل ذلك كان مصيرها الى الانهيار (٣) .

وقد قال ارسطو ان « من الممكن ان تجد المواطن الصالح فى الدولة

---

(١) هشام آل شادى، **مقدمة فى علم السياسة**، مطبعة شفيق ـ بغداد ١٩٦٨ ص ٢٣ ، ٢٥.

(٢) محمد توفيق رمزى ، **علم السياسة أو مقدمة فى اصول الحكم** ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ـ ١٩٥٧ ، ص ٤٠ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٨ .

الصالحة ، والدولة السيئة لا تخلق الا مواطنين سيئين » . ولم يميز ارسطو وافلاطون بين المثل والسياسة . وكان ماكيا فيللى اول من فرق بينهما ، وفرق ايضا بين الاخلاق العامة والاخلاق الخاصة (١) .

ويقول الشاعر العربى :

انما الامم الاخلاق ما بقيت فان هم ذهبت اخلاقهم ذهبوا

فالسياسى اذا حسب هذه المدرسة هو من ائتمنه الشعب على تحقيق ارادته . فهو كغيره من الناس لا بد ان يتخذ الاخلاق سلاحا له لتحقيق امانى امته التى وضعها الشعب امانة فى عنقه (٢) .

٣ ـ علاقة العلوم السياسية بالقانون :

طالما ان السياسة هى نوع من الصراع والقانون يسعى لحل هذا الصراع فمن الممكن اعتبار الحقائق القانونية حقائق سياسية ، ويمكن بالتالى اعتبار القانون احد فروع العلوم السياسية ، اذ ان القانون هو العمود الفقرى لأى نظام سياسى (٣) .

والقانون عبارة عن مجموعة القواعد الملزمة التى تنظم سلوك الافراد وعلاقاتهم بعضهم ببعض وعلاقتهم بالدولة ، ويلزمون باتباعها مع توقيع الجزاء على من يخالفها .

---

(١) A.C. Kapoor, **Princeples Of Political Science** 11 th revised edition New Dellsi, 1973, P. 29.

(٢) لزيادة البحث يرجع الى

F. Carritt, **Morals and Politics,** Oxford Unversity Press 1952.

(٣) Robert E. Murphy, op. cit p. 27,28.

وينقسم القانون الى فرعين اساسيين هما : ـ

١ ـ **القانون الخاص :** وهو ذلك الفرع من القانون الذى ينظم علاقات الافراد بعضهم ببعض كالقانون المدنى والقانون التجارى . وقد تكون الدولة طرفا فى هذه العلاقات ولكن بوصفها شخصا عاديا وليس بوصفها صاحبة السلطة .

٢ ـ **القانون العام :** وهو ذلك الفرع من القانون الذى ينظم العلاقات التى تكون الدولة طرفا فيها بوصفها السلطة .

وينقسم القانون العام بدوره الى ما يأتى : ـ

(أ) القانون الادارى : وهو الذى يختص بتنظيم المرافق العامة ، والاجهزة الادارية فى الدولة ويحدد اختصاصات وسلطات كل جهاز . ويتضمن القواعد المتعلقة بالموظفين ، والاعمال الادارية والاملاك العامة ويلحق بالقانون الادارى القانون المالى ، وهو الذى يحتوى على نظام ميزانية الدولة ، والقواعد العامة للايرادات والمصروفات .

(ب) القانون الدستورى : وهو الذى يحدد شكل الدولة والتنظيمات السياسية فيها واختصاصات كل منها ، وينظم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ويبين حقوق وواجبات المواطنين . وتتضح العلاقة بين علم السياسة والقانون الدستورى من حيث ان كلا منهما يدرس نظام الدولة ونظام السلطة فيها ، ولكن كل منهما يدرسه من زاوية خاصة . وعلى ذلك فهناك اختلاف بينهما يبدو فيما يلى : ـ

ـ موضوعات علم السياسة أوسع واشمل من موضوعات القانون الدستورى . ذلك لان الاخير يختص بتحديد القواعد التى تنظم السلطة داخل الدولة ، اى يختص بجانب من جوانب السلطة ، اما علم السياسة

فيختص بدراسة وتحليل السلطة من جميع نواحيها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والخلقية والنفسية (١) .

يعنى القانون الدستورى بدراسة المنظمات السياسية التى وضعت لها قواعد ، مثل السلطة التشريعية ، بينما يتناول علم السياسة بالاضافة الى ذلك دراسة الظواهر والمنظمات التى لم يرد ذكرها بالقانون والتى لم يضع لها قواعد مثل الاحزاب السياسية والرأى العام وجماعات الضغط .

اى ان القانون الدستورى يدرس النظام القانونى فى الدولة ، فى حين ان علم السياسة يدرس النظام الفعلى القائم فى الدولة ، سواء كان قريبا او بعيدا عن النظام القانونى .

خلاصة القول ان علم السياسة اوسع نطاقا من ميدان علم القانون من حيث الموضوعات ، ومن حيث نطاق الدراسة (٢) .

(ج) القانون الدولى العام : وهو مجموعة القواعد العرفية والاتفاقية التى ارتضتها الدول لحكم ما يقوم بينها من علاقات فى المجتمع الدولى . والقانون الدولى العام جزء من علم العلاقات الدولية ـ التى تشمل ايضا السياسة الدولية والمنظمات الدولية . وعلى ذلك فالقانون الدولى يعتبر جزءا من العلوم السياسية (٣) .

---

(١) هشام آل شادى ، المرجع السابق ص ٢٤ ـ ٢٥ .

(٢) Rodee/Anderson/Christon, Op. Cit., P. 13.

(٣) بطرس بطرس غالى ، محمود خيرى عيسى ، **مبادىء العلوم السياسية** . مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٢ \ ١٩٦٣ ، ص ٢٦ .

٤ ـ علاقة العلوم السياسية بعلم الاقتصاد :

يدلل الكثيرون على وجود علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد والعلوم السياسية بتسمية الاول علم الاقتصاد السياسى . وهى التسمية التى ما زالت مستخدمة حتى الآن فى بعض الجامعات . ولكن التسمية لا تنهض وحدها دليلا كافيا على ما بين العلمين من علاقات اكيدة وصلات وثيقة ونسوق فيما يلى بعض الدلائل والبراهين القوية على هذه العلاقة : ـ

١ ـ السياسة والاقتصاد هما الدعامتان المكونتان للدولة الحديثة فأنصار المذهب الاشتراكى يرجعون الظروف الاقتصادية للامور السياسية ويرون ان الاوضاع السياسية تكون فى بعض الاحيان رد فعل وصورة للاوضاع الاقتصادية التى تمر بها الجماعة .

اما أنصار المذهب الفردى فيرون ان السياسة يجب الا تتدخل فى توجيه اقتصاديات الدولة اى ان الاقتصاد يأتى فى المرتبة الاولى ثم السياسة فى المرتبة الثانية .

٢ ـ ان هدف اى نظام سياسى فى الداخل هو بالطبع تحقيق الرفاهية وتوفير الرخاء لافراد الشعب . فان تيسرت الحالة الاقتصادية وازدهرت واتسع نطاقها وتحقق الهدف الذى يسعى اليه النظام السياسى كان ذلك ادعى الى استقراره (١) . وان تدهورت الحالة الاقتصادية وساءت كان ذلك مدعاة لتغيير النظام السياسى او الحكومة القائمة اما بالطرق البرلمانية كما فى انجلترا مثلا . واما بالثورة كما هو الحال فى كثير من الدول حديثة الاستقلال .

٣ ـ تقوم مشاكل الاقتصاد والمسائل المادية والمالية بأخطر دور فى

---

(١) محمد توفيق رمزى ، المرجع السابق ، ٢٢ ـ ٣٦ .

المجال السياسى لاى دولة فنظم النقد والضرائب والتعريفات الجمركية ، ونظم الملكية العامة والخاصة ، وسياسات التصدير والاستيراد هى فى نفس الوقت ذات اسس سياسية واقتصادية ولها آثار بعيدة المدى فى المجالين السياسى والاقتصادى وان لم تستعملها الحكومة للتدخل فى مجال الاقتصاد بدرجة ملحوظة الا منذ القرن الثامن عشر .

٤ ـ كثير من القوى السياسية داخل الدولة وليدة ظواهر اقتصادية . فقيام النقابات العمالية وتكتل العمال كان نتيجة للثورة الصناعية وتعدد المصانع وزيادة الانتاج فى القرن التاسع عشر . كما ادت الاحوال الاقتصادية التى كانت سائدة فى القرون الوسطى الى ظهور نظام الاقطاع (١) .

٥ ـ هناك مسائل مشتركة بين علمى السياسة والاقتصاد كالتأميم . اذ ان له جانبان الجانب الاقتصادى وهو ناحية الانتاج والكفاية والجانب السياسى كالتنظيم الادارى والعدالة الاجتماعية (٢) .

٦ ـ اذا تعدينا النطاق المحلى فى السياسة الى النطاق الدولى لوجدنا ان العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية الدولية تؤثر كل منهما فى الاخرى وتتاثر بها . وتؤثران معا على مشاكل الحرب والسلام .

فالاستعمار السياسى الذى بدأ منذ حدثت الاكتشافات الجغرافية غالبا ما كان الهدف منها االاستغلال الاقتصادى . ولما حصلت المستعمرات على استقلالها السياسى ظلت اغلبها مرتبطة اقتصاديا بعجلة الدول المستعمرة ، تصدر اليها الخامات اللازمة لصناعاتها وتستورد منها انتاجها من سلعها الصناعية وهذا ما يطلق عليه الاستعمار الحديث .

---

(١) ، (٢) لؤى بحرى ، المرجع السابق ، ص ٥٣ ، ٥٤ .

والعوامل الاقتصادية من الاسباب الرئيسية للحروب والمنازعات الدولية . بل ويترتب على قيام الحروب مشاكل اقتصادية لا حصر لها .

وقد ادركت الامم المتحدة ان المحافظة على السلام العالمى تتطلب الاهتمام البالغ بتحقيق الاهداف الاقتصادية وحل المشاكل الاقتصادية التى تجابه العالم وان كثيرا من الحروب والمنازعات الدولية ترجع فى حقيقة امرها الى ازمات اقتصادية واجتماعية وعليه اذا تحقق للمجتمع الدولى القضاء على تلك الازمات توصل العالم الى السلام الاقتصادى وبالتالى السلام السياسى (١) .

ولذلك نصت ديباجة ميثاق الامم المتحدة على ان تتخذ المنظمة الدولية كاداة للعمل على تقدم الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعا . واعتبرت المادة الاولى هذا العمل هدفا من اهداف الامم المتحدة .

وقد خصصت المنظمة الدولية واحدا من اجهزتها الرئيسية الست وهو المجلس الاقتصادى والاجتماعى لتحقيق هذا الهدف .

ونظرة على المشاكل الرئيسية للعالم اليوم التى تشغل بال رجال السياسة وتهدد السلام العالمى نجد ان اغلبها مشاكل اقتصادية ناتجة عن الفجوة الشاسعة بين الدول الغنية والدول الفقيرة مثل مشكلة الطاقة واسعار البترول الخام التى تجابه الدول الصناعية المتقدمة ، ومشاكل التنمية وارتفاع اسعار السلع الصناعية الضرورية التى تواجه الدول النامية (٢) .

---

(١) بطرس بطرس غالى ، **التنظيم الدولى** . مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة . سنة ١٩٥٦ . ص ٣٢٠ ـ ٣٣٨ .

(٢) يرجع ايضا الى .

A.C. Kappor, **Op. Cit.** P. 26-28.

٥ ـ العلوم السياسية وعلم المجتمع والبيئة :

يعتبر علم الاجتماع اساس العلوم الاجتماعيـة كلها . فهو علـم المجتمع بوصفه مجموعة افراد ، ويتناول التطور الاجتماعى بوجه عام ويحلل ويصف الحياة الاجتماعية فى جميع مراحلها . وعلى ذلك يمكن تعريف علم الاجتمـاع بأنه العلم الذى يبحث فى اصل وتطور بنيه ووظائف الجماعات واشـكالها وقوانينها وعاداتها ، وطرق معيشتهـا وتفكيرهـا ونشاطاتهـا ومساهمتهـا فى الحضـارة الانسانيـة (١) .

ويقدم علم الاجتماع قوانين وحقائق الحيـاة الاجتماعيـة الـى علـم السياسة ، كما يقدم له ايضا معلومات قيمة عن اصل السلطـة والمؤسسات السياسيـة وقوانين الضبـط الاجتماعى (٢) .

وقد ساعدت دراسة الاجناس البشرية وتطورهـا وعلاقتهـا بالبيئـة الخاصة بها ـ لا سيما حينما تناولت الجماعات البدائية ـ على فهم كثير من القواعد السياسية ، كما ساعدت على وضع بعض النظريات وهذا مـا دعـا بعض علماء السياسة الى القول بأن كل ظاهرة سياسية انما تنشأ فى الواقـع وسط بيئة ومجتمع معين ، وهى فى الوقت نفسـه ظاهرة اجتماعية . وعلى ذلك فمن الضرورى لعلم السياسة ولفهم هذه الظاهرة السياسية دراسـة المجتمع والبيئة التى ظهرت وتطورت فيها مما يدخل فى علم الاجتماع (٣) .

ومعظم المفكرين السياسيين كانوا يبنون آراءهم السياسية على دراسـة الانسان فى المجتمع . فمثلا جروسيوس عرف الدولة بأنها اتحـاد كامل بين رجال احرار بغية التمتع بحماية القانون والعمل على نشـر الرخاء العـام .

---

(١) المرجـع السـابق ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) هشام آل شادى المرجـع السابق ص ١٩ ، ٢٠ .

(٣) لؤى بحرى المرجـع السابـق ص ٥٦ .

وعنده ان الدولة فى اصلها ونشأتها الاولى ترجع الى ان الانسان مخلوق اجتماعى وسياسى ولذلك ائتلف مع غيره بدافع المصلحة المشتركة . وعم هذا الائتلاف حتى نتجت عنه الدولة (١) .

وكان الهم الاول لهوبز هو البحث عن الشروط اللازمة لاستقرار المجتمع فاتجه الى بحث القواعد التى تسيطر على تصرفات الانسان ، وبنى نظريته عليها ، ومؤداها ان القوانين الطبيعية اساسها بناء المجتمع المتحضر لانها تبين للانسان ان استتباب السلام والتعاون المبنيين على الثقة المتبادلة وحفظ العهود خير من استعمال القوة والتنافس فى سبيل المحافظة على الحياة (٢) .

الا ان نطاق علم السياسة اضيق كثيرا من نطاق علم الاجتماع لان الاخير يدرس علاقة الانسان بأسرته وزملائه فى العمل وجيرانه . اما الاول فيدرس علاقة الانسان بالدولة وبالاحزاب والجماعات كالنقابات اى بالتنظيمات السياسية فقط (٣) .

٦ ـ العلوم السياسية والجغرافيا :

يدرس علم الجغرافيا الموقع والمساحة والمناخ والثروات الطبيعية ونشاط السكان فى كل دولة من الدول . ويعتبر البعض ان كل هذه تؤثر من ناحية على شكل الدولة والنظام السياسى القائم بها ونظام الحكم ، وتؤثر من ناحية اخرى على مركز الدولة بين الدول الاخرى وعلى سياستها الخارجية واهدافها وعلاقاتها بغيرها من االدول .

وقد حاول ارسطو ان يقيم نظرية مبنية على علاقة المناخ بالحرية واعتقد القدامى ان الحرارة والبرودة تؤثر على عقلية الانسان وتفكيره ونشاطه

---

(١) ، (٢) بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، المرجع السابق ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٤ .

والطريقة التى يعالج بها الامور . وكان بودان فى القرن السادس عشر اول من ركز على العلاقة بين علم السياسة والجغرافيا . وحاول روسو ان يوجد صلة بين المناخ وشكل الحكومة فأدعى ان المناخ الحار يساعد على الحكم الاستبدادى والمناخ البارد يساعد على الهمجية والمناخ المعتدل يؤدى الى الحكم المعتدل . واكد مونتسكيو ايضا على تأثير البيئة والظروف الطبيعية على اشكال الحكومات وحرية الشعوب (١) .

والاتجاه العام الحديث هو ان المناخ يؤثر بالدرجة الاولى على المجتمع اى يؤثر على طريقة الحياة العامة للافراد والتقاليد والعادات الاجتماعية بالاضافة الى تأثيره على الصناعة وعلى الانتاج الزراعى والحيوانى .

ويمكن القول ان مساحة اقليم الدولة وموقعها الجغرافى يمكن ان تؤثر على سياسة الدولة الخارجية واهدافها (٢) . فروسيا مثلا ليس لها منافذ على البحار المفتوحة فشواطئها اما تطل على بحار متجمدة اكثر العام مثل المحيط المتجمد الشمالى واما على بحار مقفلة مثل بحر البلطيق الذى تغلقه المضايق الدنمركية والبحر الاسود الذى تغلقه المضايق التركية ، ولذلك كان من اهداف سياستها الخارجية العمل على الوصول الى البحار الدافئة او البحار المفتوحة (٣) .

وكذلك الدول التى تتحكم فى ممر مائى دولى هام كقناة السويس ربما تصبح محط انظار الدول الاخرى ومطمعا للدول الكبرى .

---

(١) A.C. Kappor, Op. Cit., P. 33.

(٢) قديما قال نابليون « الوضع الجغرافى هو الذى يملى السياسة » . وقال موسولينى « ما كانت السياسة الخارجية امرا مبتكرا ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية » بطرس غالى واخر . المرجع السابق ص ٥٣٥ – ٥٣٦ يرجع ايضا الى محمد طه بدوى ، **مدخل الى علم العلاقات الدولية** ، دار النهضة العربية بيروت سنة ١٩٧٢ م . ص ١٠٤ – ١٣٢ .

(٣) بطرس بطرس غالى ، المرجع السابق ص ٥٤١ .

خلاصة القول ان العلاقة بين الجغرافيا والعلوم السياسية وثيقة واعترف بها كل الكتاب السياسيين ولكن اختلفت وجهات نظرهم فى مدى هذه العلاقة (١). ويمكن القول ان الجغرافيا سواء كانت بشرية او اقتصادية او سياسية ضرورية لاى فهم كامل لعلم السياسة .

٧ ـ العلوم السياسية والتاريخ :

التاريخ هو العلم الذى يهتم جزء هام منه بسرد الاحداث السياسية التى تقع داخل الدول . والاحداث الدولية هى سرد لتاريخ العلاقات الدولية والتاريخ ذو صلة وثيقة بالعلوم االسياسية ولقد عبر سيرجون سيلى عنها بأن قال (٢) .

"History without political science has no fruit and political science without history has no root".

وقد يكون مبالغا فى التعبير عن هذه العلاقة ، لذلك يبدو من الافضل ان نوضح الاواصل والروابط التى تصل بين العلمين : ـ

١ ـ كثير من الحوادث التاريخية ساعدت على ظهور بعض النظريات والافكار السياسية ، بل واستقرارها او تطبيقها سواء فى المجال الداخلى او المجال الدولى .

---

(١) حتى أن بعض العلماء وضعوا نظريات فى السياسة الخارجية مبنية على الجغرافيا من بينها نظرية ماكيندر التى تقول أن من يحكم شرق اوربا يحكم قلب أوراسيا . ومن يحكم قلب أوراسيا يحكم جزيرة العالم ومن يحكم جزيرة العالم يحكم العالم ولكن هذه النظرية لم تكن صحيحة فى التطبيق .
أنظر

A. T. K. Organski, **World Politics** Alfred A. Knopf, 8 th Printing 1967, New York, P. 118.

(٢) A.C. Kappor, **Op. Cit.**, P. 24,25.

فمثلا كان نشوب الحرب العالمية الاولى سببا من اسباب ظهور عصبة الامم وخروج فكرة االمنظمات الدولية الى حيز الوجود . وكذلك كانت الحرب العالمية الثانية من اسباب ظهور الامم المتحدة .

٢ ـ بعض النظريات السياسية كانت من اسباب وقوع حوادث تاريخية فقد مهدت آراء مونتسكيو وفولتير لقيام الثورة الفرنسية ١٧٨٩ . كما ان الثورة الشيوعية سنة ١٩١٧ . تبعت انتشار الافكار والنظريات الماركسية . وقد لعبت آراء وكتابات ماوتسى تونغ دورا كبيرا فى الثورة الصينية سنة ١٩٤٩ .

٣ ـ دراسة وتحليل المشاكل السياسية المعاصرة او دراسة المؤسسات السياسية الداخلية والخارجية يتطلب غالبا دراسة التاريخ لمعرفة اسباب نشأتها وتطورها مما قد يساعد على حل هذه المشاكل او التنبؤ بمستقبل هذه المؤسسات .

٤ ـ دراسة تاريخ العلاقات الدولية قد يكشف لنا عن مصادر القواعد القانونية الدولية ـ سواء كانت عرفا او معاهدات ـ والقانون الدولى كما سبق ان ذكرنا جزء من العلوم السياسية .

ومع ذلك يختلف التاريخ عن العلوم السياسية فيما يأتى : ـ

١ ـ التاريخ سجل لاحداث الماضى وحركاته ، ويبحث اسباب هذه الاحداث ونتائجها كما وقعت فقط . اما علم السياسة فيحاول دراسة الواقع اى الحاضر مستعينا بالماضى ومحاولا ان يتطلع الى المستقبل ويتنبأ بما سيكون عليه .

٢ ـ قد لا نستطيع الاستعانة بالتاريخ لحل المشاكل المعاصرة . اذ قد لا نجد السابقة التاريخية بسبب التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا .

كما انه ليس هناك ما يثبت ان التاريخ يعيد نفسه .

وقد قل اعتماد الباحثين فى علم السياسة فى السنوات الحديثة على الدراسات التاريخية واهتموا بالناحية السلوكية مستخدمين فى ذلك وسائل البحث العلمى الفنية الحديثة معتمدين على المعلومات التى يقدمها لهم الباحثون فى كل فرع من فروع المعرفة .

٨ ـ العلوم السياسية وعلم النفس وعلم الاجتماع :

تتضح العلاقة الوثيقة بينهما اذا علمنا انه اصبح لزاما على الحكومات معرفة ما يريده الرأى العام حتى تكيف الرأى العام او تكيف نفسها لافكار ومفاهيم الاشخاص الذين ستطبق عليهم نظمها وقوانينها ، أن نظام الحكم اصبح مرتكزا الى درجة كبيرة على الرأى العام (١) .

كما ان الشعوب تختلف فى مدى استعدادها السياسى ، ونوع الحكم الذى يناسبها لاختلاف أمزجتها وعواطفها . وكل هذا يتطلب بالضرورة دراسة نفسية المجموعات وتحليل شعورها وتعرف عواطف الجماهير ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تحاول الحكومات ترغيب الشعوب التى تحكمها فيها باستخدام جميع انواع التأثير النفسى والدعايات بواسطة وسائل الاعلام المختلفة راديو تلفزيون ـ صحافة ـ لكى تقنع الشعب باستمرارها (٢) .

وعلم النفس هو العلم الذى يبحث فى سلوك الانسان وكيفية تفكيره وسبب تصرفاته سواء كفرد أو كمجموعة من الافراد ويسعى هذا العلم الى تحديد ما اذا كانت هذه التصرفات عاقلة او غريزية او تقليدية .

والنظريات التى تفسر السلوك السياسى دون الاعتماد على الناحية السيكولوجية قد تكون معرضة للعيوب . وقد تأكدت العلاقة بين العلمين فى

---

(١) ، (٢) بطرس بطرس غالى و . محمود خيرى عيسى ، المرجع السابق ص ٢٥

العصور الحديثة ، ومن بين الكتاب البارزين فى هذا المجال تارد ، وليبون ، وماكدوجال ، ووالاس . وقد اعطوا تفسيرات سيكولوجية لكثير من المشكلات السياسية (١) .

والاتجاه الحديث هو عدم الاعتماد على التفسير السلوكى وحده للاحداث السياسية لان علماء النفس يفترضون حقائق معينة عن الانسان ويواصلون الاعتماد عليها فى تفسيرهم دون ان يختبروها لمعرفة مدى صحتها فى المجال السياسى كما ان موضوعات البحث فى العلوم السياسية متعددة حتى ان كثيرا منها لا يمكن اخضاعها بكل نواحيها للبحث السلوكى . فعلم النفس يمكنه أن يفسر بعض نواحى العلوم السياسية فقط كالرأى العام والاحزاب السياسية وعمليات التصويت والانتخابات (٢) . ولكنه لا يفسر كل نواحى القانون الدستورى أو القانون الدولى العام أو الحكومات المقارنة .

أثر التطور فى مناهج البحث السياسى

نستطيع تعريف العلوم السياسية بأنها مجموع المعرفة المنظمة التى تتعلق بالوقائع والتى لوحظت وجمعت وصنفت بدقة علمية والتى بنى على أساسها فرضيات معينة أو قوانين أثبتت صحتها .

ونتجت عن ذلك بعض النظريات التى اخذ بها فى الماضى أو لازال يؤخذ بها .

ولقد تعددت مناهج البحث السياسى وتطورت مع تطور العلوم السياسية ، الا أن هذا التطور المنهجى يجب ان لا يؤخذ على انه وسيلة لهجر منهج من المناهج او تفضيل طريقة على اخرى ، ولكن الذى يقصد هنا ان هذا التطور قد اتاح المجال للباحث السياسى ان يستعمل عدة مناهج يصل بها الى غايته من البحث .

---

(١) ، (٢) A.C. Kappor, Op. Cit., P. 30,31.

لقد اثر تطور العلوم السياسية كحقل من حقول المعرفة الانسانية فى المناهج التى انتهجها العلماء والباحثون فى العلوم السياسية على مر السنين. ومن مظاهر هذا التطور فى المناهج ان المتخصصين فى هذه العلوم سلكوا مسالك جديدة وتطرقوا الى سبل بحث حديثة لم تكن معروفة فى العلوم السياسية. ولعل من الاهمية بمكان ان نوضح نوعية المناهج التى استعملها المهتمون بالعلوم السياسية فى ابحاثهم وحتى ندرك اثر التطور المرحلى التى مرت به العلوم السياسية على مناهج البحث فيها .

وقد عرف الدكتور على عبد المعطى المنهج بأنه طريقة للبحث بهدف الوصول الى نتائج محددة (١)

ولقد حتم التطور العلمى بصفة عامة ظهور مناهج متعددة . ونستطيع ان نحدد مناهج البحث السياسى على اساس ما سبق وان ذكر بخصوص تطور العلوم السياسية وارتباطها بالعلوم الاخرى .

يعتبر المنهج الفلسفى اول المناهج ـ التى سادت البحث السياسى ـ بل نستطيع القول ان أثناء المرحلة الفلسفية كان المنهج الفلسفى او الفلسفة فى حد ذاتها هى المصدر الاول للسياسة بل ان بعض الباحثين يرون ان البحث السياسى الخلاق لا يمكن ان يتنكر لاهمية الفلسفة (٢) .

ولا يستطيع احد ان ينكر العلاقة التى تربط الفلسفة بالعلوم السياسية وخاصة فيما يتعلق بالنظرية السياسية التقليدية او تاريخ الافكار السياسية كما يفضل ان يسميها البعض وما يعيب المنهج الفلسفى هو انه يسعى الى البحث فى ما يجب ان يكون وليس ما هو كائن . فوجه الانتقاد انه يتجاهل

---

(١) على عبد المعطى ومحمد على محمد ، السياسة بين النظرية والتطبيق (القاهرة : دار الجامعات المصرية سنة ١٩٧٤ م) صفحة ٤٢ .

(٢) ذكر هذا الراى فى المرجع السابق ، صفحة ٤٣ .

الواقع السياسى للانسان فى اى مجتمع من المجتمعات . ولعل الانتقادات التى وجهت الى الفيلسوف تغنينا عن الخوض فى عيوب المنهج الفلسفى كأسلوب فريد فى البحث السياسى . ومن بين هذه الانتقادات :أن الفيلسوف ليس له اى طموحات سياسية اى انه لا يهتم بما يحدث فى الجو السياسى وان الفيلسوف جاهل للاحداث السياسية وغير قادر على العمل على المسرح السياسى . وثالثا هو غير ملتزم او مهتم بقيم السياسة (١) . غير ان قبول هذه الانتقادات لا يعنى ان المنهج الفلسفى عديم الفائدة ولم يلعب دورا فى مرحلة من المراحل او ما زال يلعب دورا هاما فى بعض الجوانب السياسية . ونجد ان المنهج الفلسفى فى بعض الجوانب يدرس سلوك الانسان كمخلوق سياسى غير ان هذا الاتجاه يدرس السلوك لمحاولة التعرف على صحة او خطأ مثل هذا السلوك . غير ان من اهم جوانب ضعف هذا المنهج انه يؤسس نتائج عامة على مقدمات غير محققة او بديهيات يسلم بها تسليما (٢) . وذلك يوم ان كانت وظيفة الفلسفة السياسية والعلوم السياسية واحدة . ومن هنا نجد ان من برزوا كمفكرين سياسيين قد برزوا فى نفس الوقت كعلماء سياسيين (٣) .

والمنهج الفلسفى يفترض توفر نموذج مثالى تفسر على اساسه النظم والظواهر السياسية . وحيث ان المنهج الفلسفى ازدهر فى الطور الفلسفى للعلوم السياسية نجد ان هذا المنهج اقتصر على الفلسفة الغربية وتجاهل كل ما هو خارج هذا الاطار الغربى ولذلك نجد الاهتمامات ضيقة فى النطاق والتطبيق .

---

(١) Hans J. Morgenthau, "Reflection on the State of Political Science", **The Review of Politics,** Vol. 17, No. 4. (October 1955) PP. 431-433.

(٢) على عبد المعطى ومحمد على مرجع سبق ذكره صفحة ٤٤ .

(٣) Hans J. Morgenthau, P. 449.

ان مرور العلوم السياسية بالمرحلة القانونية جعلت الاهتمام بالظواهر تصطبغ بصبغة قانونية . بل نستطيع القول ان الاسلوب القانونى هو المنهج الغالب فى العلوم السياسية . وعندما نتحدث عن المنهج القانونى نقصد به المنهج الذى يهتم او يركز على الجوانب القانونية فى دراسة او تحليل الظاهرة او العملية او المؤسسة السياسية . وعلى هذا فأن هذا المنهج لا يهتم بأى ظاهرة او عملية سياسية او مؤسسة سياسية الا اذا كانت قانونية .

والاساس فى المنهج القانونى هو الاعتماد على قانون معين فى مناقشة الموضوع السياسى محل الدراسة وذلك وفقا لمجال البحث . فمثلا اذا كانت الدراسة فى اطار أو دستورية نظام او حكم معين فان القانون الدستورى هو الاساس . اما اذا كانت الدراسة تدور حول مسألة سياسية دولية فأن القانون الدولى هو الاساس لهذا المنهج . ويرى المنهج القانونى أن اى عملية سياسية داخلية ام خارجية لا تعد وان تكون مجموعة من الحقوق تلازمها مجموعة من الواجبات .

ويعيب المنهج القانونى انه يتجاهل كل ما يخرج عن حدود القانون (١) . كما يعيبه انه يركز على دراسة المؤسسات الدستورية الغربية . ويتجاهل هذا المنهج كل أثر للمنهج العلمى فى شأن تفسير النظم السياسية .

اما بالنسبة للمنهج التاريخى فقد اعتمد عليه فى البحث السياسى وكما يقول الدكتور على عبد المعطى محمد ومحمد على محمد « ويستطيع عالم السياسة ان يجعل من التاريخ معملا له فيلجأ الى الاحداث الماضية ، حينما لا يجد فى الواقع المعاصر ما يعاونه على استنتاج تعميماته » (٢) .

---

(١) بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، **مبادىء العلوم السياسية** (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٢ صفحة ٢٨ .

(٢) على عبد المعطى ، محمد على محمد مرجع سابق صفحة ٤٥ .

غير ان هذا الاعتماد على التاريخ للتنبؤ غير مقبول عند العلماء السياسيين المعاصرين . بينما يرى البعض عكس ذلك حيث يقولون ان الانسان يستطيع ان يتنبأ فقط فى حدود الاشياء التى يعرفها اى الاشياء التى حدثت فى الماضى (١) .

لقد ساد المنهج التاريخى فى الماضى ، فقد كانت الابحاث والدراسات السابقة تاريخية وكانت تهدف الى دراسة تاريخ الدستور وتطور الدول والمؤسسات السياسية الاخرى كما يتسم التاريخ الدبلوماسى الذى يعالج العلاقات بين الدول وتطورها بالمنهج التاريخى (٢) وبالرغم من الاهمية التى يعلقها الكثيرون على المنهج التاريخى فى دراسة المسائل السياسية الا ان هذه الاهمية قلت شيئا فشيئا وذلك بسبب التطور الذى مرت به العلوم السياسية والذى أصبغ على دراستها صبغة واقعية بحتة فأصبح الدارسون فى العلوم السياسية يعترفون بفروق الزمان والمكان وبذلك يعتمدون على المنهج التاريخى كأساس لدراستهم ونجد البعض يرى ان أهمية المنهج التاريخى كامن فى الحقيقة التى مؤداها انه يمكننا من التوصل الى بعض التعميمات على اساس الوقائع التى استخلصناها من تطور النظم السياسية (٣) .

اما البعض الآخر فيحدد أهمية هذا المنهج فيقول « ان الدراسات التاريخية مفيدة للعلوم السياسية عندما تهتم بالتطور خلال فترة معينة ، مستعملة التدرج التاريخى كأداة لتنظيم المعلومات » (٤) . والمثل الواضح لذلك هو تاريخ الافكار السياسية والذى يعتبر جزءا لا يتجزأ من العلوم السياسية حتى وقتنا هذا . ومن هنا نستطيع القول ان الباحث السياسى

---

(١) Robert E. Murphy. **The Style and Study of Political Science.** Glenview, II linois: Scott, Foresman and Company, 1970. PP. 25-26.

(٢) صفحة ٢٥ . من المرجع السابق **Ibid.**, P. 25.

(٣) على عبد المعطى محمد ومحمد على محمد مرجع سبق ذكره صفحة ٤٦ .

(٤) Robert E. Murphy, **Op. Cit.**, P. 25.

لا يستطيع الاستغناء عن استغلال المنهج التاريخى فى ابحاثه . غير ان المرحلة الواقعية التى مرت بها العلوم السياسية حتمت عدم الاستناد او الاعتماد على هذا المنهج التاريخى وحده . وفى هذه المرحلة ظهرت اتجاهات جديدة تسعى الى تنظير ومنهجة العلوم السياسية بطريقة تتشابه وما يوجد فى العلوم الطبيعية وهذه الاتجاهات الحديثة هى ما تسمى بالعلمى والتحليلى والتجريبى (١) . والاحصائى (٢) .

ومن الملاحظ أن بالرغم من اختلاف التسميات فان كثيرا منها مترادفة او متشابهة والعامل المشترك بينها هو الميول او الاقتباس من العلوم الطبيعية سواء فى الاسلوب او محاولة الوصول الى نفس النتائج التى توصلت اليهاهذه العلوم مبكرا . فعلى سبيل المثال نجد ان المنهج التحليلى هو الاتجاه الذى يسعى الى تحليل اكثر من عامل فى البحث السياسى . وهنا نستطيع القول ان هذا المنهج قد يستعمل الاحصائيات ويعتمد عليها اعتمادا كليا وبذلك يمكن تسميته بالمنهج الاحصائى كذلك اذا اوضح احد الباحثين فى العلوم السياسية انه سيسلك المنهج الاحصائى فى بحثه وذلك للكشف عن متغيرات متعددة لها علاقة بالظاهرة محل الدراسة ، فأن هذا الباحث ولا شك سيلجأ للتجربة ، مستخدما نوعا من انواع الملاحظة أو جميع انواعها (٣) ، ثم بعد ذلك يبدا فى تحليل النتائج التى توصل اليها اذا يمكن القول ان الباحث السياسى استعمل فى بحثه و يمكنه استعمال أكثر من منهج واحد . ولعل المنهج العلمى يتطلب منه سلك مسالك عدة حتى يخرج بحثه بعيدا عن التأثر بالعوامل الشخصية ومن بين الدراسات التى تسلك عدة مناهج تلك التى تأخذ فى الاعتبار العوامل

---

(١) لمناقشة المنهج التجريبى انظر على عبد المعطى وآخر المرجع السابق من صفحة ٤٨ الى صفحة ٥٠ .

(٢) أنظر حسن صعب **علم السياسة** ، (**بيروت** : دار العلم للملايين . ١٩٦٦ ، صفحة ٢٩٢ الى صفحة ٢٩٥ .

(٣) لمعرفة هذه الانواع من الملاحظة أنظر المرجع السابق من صفحة ٢٥٩ الى صفحة ٢٩٢

الاقتصادية والاجتماعية الى جانب العوامل السياسية كمؤثرات فى العملية السياسية .

والنزعة السائدة وخاصة فى القرن العشرين ، هى استعمال اكثر للطرق العلمية ـ التجريبية بما فيها من ملاحظة ، ومسح وقياس كمى ، وذلك بسبب تطور علم الاحصاء وكذلك بسبب قدوم عصر علم النفس وعلم الاجتماع (١) والمقصود ان الارتباط بين العلمين السابقين واللذين تبنيا الطرق الاحصائية والتجريبية ، والعلوم السياسية اثر على مناهج البحث السياسى تأثيرا واضحا .

ولقد ازداد هذا التأثر وضوحا بظهور المدرسة السلوكية فى العلوم السياسية وذلك فى المرحلة السلوكية والتى سبق ذكرها .

والمدرسة او المنهج السلوكى هذا ظهر نتيجة عوامل متعددة منها عدم الرضا الذى ساد الولايات المتحدة وذلك فيما يتعلق بالطريقة التقليدية لتدريس العلوم السياسية بالجامعات الامريكية (٢) وغالبية الاسباب الاخرى تتعلق بموضوع ومنهاجية العلوم السياسية فى الولايات المتحدة (٣) .

ان المنهج السلوكى يسعى عن طريق الاعداد الى تحديد التكرارية فى الظاهرة محل الدراسة والتغييرات المؤثرة فى السلوك السياسى للفرد أو الجماعة .

وعلى هذا فأن الاتجاه السلوكى لا يهتم بالدولة او الحكومة الا من خلال اهتمامه بالافراد الذين يكونون هذه المؤسسات او يقودونها ولعل الاعتبار

---

(١) Carlton C. Rodee, et. al., **Introduction to Political Science,** (New York McGraw-Hill Book Co., 1957), P. 9.

Robert E. Murphy, PP. 26-27.

(٢) Robert A. Dahl, "The Behavioral Approach in Political Science,". **American Political Science Review, Vol. 55,** (1961), PP. 763-66.

(٣) لمعرفة هذه الاسباب أنظر

هنا ان يؤخذ فى الحسبان تلك الموضوعات التى يمكن تبويبها احصائيا ومن امثلة ذلك الدراسات الخاصة بالتصويت (١) ويمكن القول ان هذا التركيز يعيب المنهج السلوكى . ونقطة الضعف هذه دعت احد الباحثين فى العلوم السياسية ان يقول : ان عدم ملاءمة الطريقة الكمية بالنسبة للعلوم السياسية ملحوظ من خلال اقتصار نجاحها على تلك الانواع من السلوك السياسى التى يمكن قياسها قياسا كميا (٢) .

غير ان مما لا شك فيه ان المرحلة السلوكية والتى برز فيها المنهج السلوكى فى كثير من العلوم الاجتماعية جعل اساس هذا المنهج والذى نسميه بالسلوكية يعتمد اعتمادا كليا على المنهج النفسى والمنهج الاجتماعى اللذان يعتمدان على علم الاجتماع وعلم النفس فى التحليل والدراسة .

فبعد محاولة توضيح اثر التطور المرحلى للعلوم السياسية على المناهج نود القول ان الغرض من هذه المحاولة لم يكن مناقشة كل منهج على انفراد بالتفصيل فقد قام بعض الباحثين بهذا المجهود وفى الختام نستطيع القول ان نتيجة للتطور ، الذى ذكرناه فى مقدمة هذا البحث ، والذى حدث فى تدريس ودراسة العلوم السياسية اقتبس علماء العلوم السياسية والباحثون فى مجالات التخصص المختلفة فى هذا الحقل من حقول المعرفة الانسانية طرق بحث عديدة لم تكن من عادة المهتمين بهذه العلوم الاهتمام بها او حتى الالتفات اليها . وادى استعمال هذه الطرق او المناهج الجديدة الى تطور فى فكرة المنهاجية والمناهج فبدل ان كانت مقتصرة على الوصف او السرد التاريخى للاحداث السياسية ،او مناقشة دستورية او قانونية هذه الدولة او المؤسسة السياسية او تلك . اصبح الوضع يختلف اختلافا جوهريا ، واصبحت الابحاث السياسية بذلك ابحاثا تحليلية علمية تعتمد على نظريات فى علم

---

(١) Robert E. Murphy, **Op. Cit.**, P. 27.

(٢) Hans J. Morgenthau, **Op. Cit.**, P. 442.

الاجتماع والنفس والاقتصاد والاحصاء وغير ذلك من العلوم التى تتوفر فيها النظريات او الانماط التى يمكن استغلالها لتفسير العملية او الظاهرة السياسية فقد استعمل العلماء السياسيون مثلا طريقة المسح فى بحوثهم المتعلقة بالراى العام والتصويت ، واستعملوا كذلك المنهج التجريبى والذى يعتمد على الملاحظة المباشرة بما فيها من طرق عديدة كالاستبيان والمقابلة والفحص والملاحظة والمشاركة ، وغير ذلك من الوسائل لجمع المعلومات الدقيقة وذلك فيما يتعلق بالظاهرة محل الدراسة .

ان التركيز على ذكر بعض المناهج دون غيرها او تفسير المقصود بطريقة دون اخرى لا يعنى بأى صورة من الصور افضلية أو تفوق احد الاتجاهات أو المناهج على الاخرى وذلك لسببين الاول : ان كل منهج من المناهج العديدة قد خدم هذا الحقل من المعرفة لفترة قصيرة واغلب هذه المناهج ان لم تكن كلها لا زالت تستعمل ويعترف بها البحاث فى العلوم السياسية . ثانيا : ان استعمال اكثر من منهج فى البحث السياسى ان لم يكن مفروضا على الباحث فانه بدا حيث انه يعطى نتائج افضل فى نهاية البحث .

التطور المرحلى والجامعى واستقلالية العلوم السياسية : ـ

لم يكن التنظيم الجامعى لدراسة السياسة والعلوم السياسية امرا سهلا اذ لم يكن من السهل الفصل فى اذهان الناس بين دراسة السياسة كعلم واحترافها كما ان مواضيع العلوم السياسية تشكل فى الغالب حساسية خاصة بالاخص اذا اعطيت شكلا فلسفيا وخرجت عن الدراسة الموضوعية وقد بحثنا فى مكان سابق من هذا البحث الفرق بين المنهاج الفلسفى والموضوعى فى دراسة السياسة .

وعلى سبيل المثال يمكننا ان نذكر سقراط الحكيم الذى تجرع السم كجزا لفلسفته السياسية التى لم تلق قبولا من اصحاب الامر والنهى فى اثينا .

وبمرور الزمن وتطور النظام الجامعى وبالاخص فى اوروبا وامريكا ثم فى باقى ارجاء العالم نظرا للوعى السياسى الجماهيرى وتطور الدراسة العلمية بشكل موضوعى بدأت الجامعات فى اعطاء قسط اكبر فى الاهمية للعلوم السياسية وافسحت المجال للتخصص فى العلوم السياسية كفرع مستقل معترف به .

وواجهت الجامعات فى مرحلة التنظيم العصرى الحالى مشكلة اضافية هى مشكلةعلاقة العلوم السياسيةبالعلوم الاخرى ودرجةالترابط بينهاوكان نتيجة ذلك تعدد الاتجاهات فى هذا المجال . فنرى ان بعض الجامعات استمرت فى اعتبار العلوم السياسية مظهرا من مظاهر دراسة الفلسفة السياسية او ما نسميه الفكر السياسى وهذا هو الطابع الغالب فى اكثر جامعات اوروبا حتى يومنا هذا وتبعتها فى ذلك الجامعات التى حذت حذو الجامعات الاوروبية على ان بعض الدول اعتبرت دراسة العلوم السياسية الطريق الافضل للالتحاق بالوظائف الحكومية فنتج عن ذلك ان اعتبرت العلوم السياسية تكملة لدراسة القانون نظرا لان هذه المدرسة تعتبر دراسة العلوم السياسية مقتصرة على دراسة القوانين الدستورية والادارية وهذا هو الطابع الغالب فى فرنسا ، ومن حذا حذو فرنسا ومؤسساتها . واعتبرت جامعات اخرى ان دراسة العلوم السياسية نوعا او مدخلا آخر فى دراسة التاريخ فأصبحت اقسام العلوم السياسية جزءا مكملا لاقسام التاريخ فى تلك الجامعات وحتى اوائل القرن الحالى كان هذا هو الوضع الشائع فى جامعات الولايات المتحدة الامريكية .

ولما بلغت دراسة العلوم السياسية سن الرشد ، اذا جاز التعبير فى هذا القرن واستمرت هذه النبتة فى النمو والتفرغ بفضل مجهود الرعيل الاول علماء العلوم السياسية ومن تبعهم اصبحت مادة العلوم السياسية شجرة ضخمة عاتية لها فروع قوية ثابتة تشمل مواضيعا جديدة وطرق بحث مستحدثة ومتعددة وبناء عليه اصبحت العلوم السياسية علما discipline

قائما بذاته له رواده وعلماؤه وله جمعياته العلمية الخاصة وله ابحاثه العلمية المعقدة والطريفة واثمرت تلك الشجرة بفضل مجهودات المتخصصين فى هذا العلم انتاجات ضخمة اتصفت بالموضوعية بذلك انفصلت دراسة العلوم السياسية عن محورها السابق اى تدريب سياسى المستقبل .

ان دراسة العلوم السياسية التى تتم الان فى الجامعات والابحاث التى يجريها اساتذة العلوم السياسية مرجعها العلم فى سبيل العلم فقط وذلك عن طريق الدراسة الموضوعية المنزهة دون تحيز .

وكان لهذا التطور العظيم وبفضله ان انفتح باب البحث والدراسة على مصراعيه واصبحت مكتبة العلوم السياسية تزخر بالكتب والمجلات العلمية واقترن البحث العلمى فى حقل العلوم السياسية بأدق طرق البحث العلمى وجرت اعادة تقييم الوضع العلمى مرات ومرات تبعا للتطور المستمر فى المناهج كما ان الجامعات توسعت فى المواضيع والمواد التى تقدمها لطلبة العلوم السياسية . ومع انه ليس هناك نظاما ثابتا متبعا فى جميع جامعات العالم الا انه جرت العادة ان يقسم حقل العلوم السياسية الى المواضيع الرئيسية areas of concentration التالية : ـ

١) النظريات السياسية	Political Theory
٢) السلوك السياسى	Political Behaviour
٣) الحكومات المقارنة	Comparative Politics
٤) العلاقات الدولية	International Relations
٥) الادارة العامة	Public Administration
٦) القانون العام	Public Law

١) النظريات السياسية Political Theory وتقدم الجامعات

ضمن هذا مواضيع مختلفة عن الفكر والفلسفة السياسية وتقسم المواضيع فى الغالب اما بناء على فترات التطور الفكرى او بناء على الفكر السياسى فى

بلاد معينة او بناء على المناهج العامة للفكر السياسى والعقائد السياسية

٢) السلوك السياسى Political Behaviour وتقدم الجامعات ضمن هذا مواضيع مختلفة عن الراى العام والاحزاب والانتخابات والتنشئة السياسية Political Socialization والسلوك السياسى للافراد وصنع القرارات Decision-making .

٣) القانون العام Public Law وتقدم الجامعات ضمن هذا مواضيع مختلفة تتعلق بالدستور والقانون الادارى والسلطة القضائية وعلاقة الدولة المركزية أو الفدرالية بفروعها واقسامها .

٤) الادارة العامة Public Administration مع ان الجامعات تنظر للادارة العامة على انها دراسة وتخصص يؤدى الى تدريب موظفى الحكومة اكثر من كونها تدريبا نظريا ، الا انها تعتبر الادارة العامة فى الغالب فرعا من فروع العلوم السياسية وجزءا مكملا لها . وتقدم الجامعات ضمن هذا مواضيع مختلفة تشمل دراسة نظريات التنظيم الادارى Organization Theory ادارة الافراد فى الحكومة Public Personnel Administration، ونظريات ميزانية الدولة Budgeting والادارة الدولية International Administration والادارة الحكومية المقارنة Comparative Public Administration .

٥) العلاقات الدولية International Relations ويشمل هذا فروعا ومواضيعا مختلفة فهناك دراسة السياسة الخارجية ، والدبلوماسية، ونظريات العلاقات الدولية والمنظمات الدولية العامة والاقليمية والقانون الدولى بانواعه . وقد توسعت بعض الجامعات فى هذا المضمار فأضافت دراسات خاصة فى مواضيع متخصصة مثل العالم الثالث والاحلاف او التكتلات Alliances ، ونزع السلاح وما شابه ذلك من مواضيع دولية .

٦) السياسة المقارنة او الحكومات المقارنة Comparative Politics

ويدخل ضمن هذا المواضيع الخاصة بمجموعة من الدول او دول مفردة . والغرض الاساسى هو دراسة علمية اساسها المقارنة ويقسم العالم الى مجموعات اساسها اهمية الدولة او مجموعة الدول فى محيط السياسة الدولية ، او تقارب الفلسفة السياسية أو وجود قاسم مشترك اعظم مثل التركيب السياسى او السياسة العامة او العقيدة السياسية وما شاكل ذلك

ان دراسة السياسة علميا فى المحيط الجامعى تتطلب خبرات اضافية تقدمها الجامعات فى مختلف الاقسام والكليات فقد جرت العادة ان يطلب من الدارس الذى ينوى التخصص فى العلوم السياسية ان يركز اهتمامه فى احد فروع العلوم السياسية ليحصل على ما نسميه بالتخصص الرئيسى Major وان يضيف الى ذلك تركيزا اقل فى موضوع آخر أو قسم آخر او كلية اخرى وهذا ما نسميه بالتخصص الفرعى Minor على ان يكون التخصص الفرعى مترابطا ومكملا للتخصص الاساسى Major

وقد ساعد هذا على ادخال ما تقدمه العلوم الاخرى الى حصيلة العلوم السياسية فتشابكت مجالات البحث وبذلك عدنا الى نقطة مهمة جدا فى الدراسة وهى ان العلوم كلها مستمدة من شجرة واحدة هى شجرة المعرفة وان اى تقسيم للمعرفة والعلوم الذى تتبعه الجامعات ما هو الا تقسيم ادارى هدفه الاساسى هو التركيز ودفع عجلة العلم والمعرفة الى الامام وان واقع الامور هو ان العلم وحدة لا تتجزا وان هدف الجميع فى السعى وراء العلم هو الوصول الى معرفة اصح واكمل .

مراجـــع مختـــارة : ـ

١ ـ حسن صعب ، **علم السياسة** ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦)

٢ ـ على عبد المعطى محمد ومحمـد على محمـد ، **السياســة بين النظريــة والتطبيق** (القاهرة دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٤) .

٣ ـ Elton, G. R., **Political History**, (London: Allen Lane, The Penguin Press, 1970),.

Lipset, Seymour M., ed., **Politics and the Social Sciences,** (New York: Oxford Up, 1969).

Pool Ithiel de Sola, ed., **Contemporary Political Science,** (New York: McGraw-Hill Book Company, 1967).

Weinstein, Michael. **Philosophy, Theory, and Methed in Contemporary Political Thought,** (Glenview, Il linos: Scott, Foresman and Company, 1971).